منظمة العمل الدولية

◄ موجز قطاعي لمنظمة العمل الدولية

التاريخ: ١٧ نيسان/ أبريل ٢٠٢٠

كوفيد-١٩ وأثره في الزراعة والأمن الغذائي

نظراً إلى استمرار تفشي وباء كوفيد-١٩ وانتشاره في جميع أنحاء العالم، فإن من الضروري معالجة آثاره الحالية والمحتملة في قطاع الأغذية الزراعية، من منظور توريد الأغذية والطلب عليها على السواء. وسيكون ضمان استمرار سير عمل السلاسل العالمية والوطنية لتوريد وإمداد الأغذية أمراً حاسماً في تأمين توريد الأغذية ومنع حدوث أزمة غذائية في البلدان التي تواجه أصلاً تحديات تتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي والحد من الأثر السلبي الكلي الذي تخلّفه الجائحة على الاقتصاد العالمي.

وعلى الرغم من أن حصة الزراعة في مجموع العمالة انخفضت من ٤٠,٢ في المائة إلى ٢٦,٨ في المائة خلال العقدين الماضيين، فإنها توفر سبل العيش لأكثر من مليار شخص في جميع أنحاء العالم وتظل بمثابة العمود الفقري للعديد من البلدان ذات الدخل المنخفض، حيث تستأثر بنسبة ٦٠,٤ في المائة من العمالة[١] وتُسهم بما يصل إلى ثلثي الناتج المحلي الإجمالي في بعض تلك البلدان. ويتسم هذا القطاع بأهمية بالغة في أفريقيا وآسيا، حيث تبلغ فيهما حصته من العمالة ٤٩ و٣٠,٥ في المائة، على التوالي. وهو مصدر رئيسي لعمالة النساء اللواتي يشكلن ٤١,٩ في المائة من القوة العاملة الزراعية في العالم النامي[٢].

وعلى الرغم من الحصة المتناقصة للناتج الزراعي في العمالة العالمية، فقد استمر هذا الناتج في النمو[٣]. وما فتئ تحول النظام الغذائي، بالاقتران مع التوسع الحضري وزيادة نصيب الفرد من الدخل وفرص التصدير، يتجسد في وظائف جديدة في قطاع الأغذية الزراعية الأوسع نطاقاً والذي يشمل الزراعة والقطاعات غير الزراعية ذات الصلة بها، من قبيل المعالجة والتصنيع وتسويق الأغذية والنقل وإعداد الأغذية. ويستخدم قطاع الأغذية الزراعية أصلاً غالبية العاملين للحساب الخاص والعاملين بأجر في البلدان النامية. ومع ذلك، يتسم العديد من هذه الوظائف في الوقت الراهن بمواطن عجز في العمل اللائق نتيجة جملة أمور، منها: ضعف مؤسسات سوق العمل، بما في ذلك عدم فعالية إنفاذ القوانين وتفتيش العمل وآليات الامتثال؛ البيئات غير الملائمة لتنمية المنشآت؛ انخفاض الإنتاجية؛ تغير المناخ؛ انتشار السمة غير المنظمة؛ البنية التحتية المتردية؛ قلة فرص الوصول إلى الحماية الاجتماعية والخدمات الأخرى، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية. وتنشأ تحديات إضافية بسبب زيادة تعرض عمال المزارع لمختلف مخاطر السلامة والصحة والمخاطر البيئية والبيولوجية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالمواد الكيميائية والضوضاء وإصابات العضلات والهيكل العظمي والحرارة وما إلى ذلك.

ويعاني العمال الزراعيون من أعلى معدل لانتشار فقر العاملين. ويعيش ربع العاملين في هذا القطاع في حالة فقر مدقع. وعلى الرغم من أن العديد من العمال الزراعيين وأسرهم يضطلعون بدور مهم في الاقتصادات الوطنية ويوفرون حلقة وصل مع الهياكل العالمية للإنتاج والتجارة الزراعيين ويلبون احتياجات العالم من الغذاء، فإنهم يعانون من الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

وفي حين صُنفت وظائف قطاع الأغذية الزراعية على أنها ضرورية في سياق أزمة كوفيد-١٩ في العديد من البلدان، فإن التدابير المعتمدة للتخفيف من وتيرة انتشار الجائحة قد تفرض مزيداً من الضغط على قدرة القطاع على الاستمرار في تلبية الطلب وتوفير الدخل وسبل العيش وضمان السلامة والصحة لملايين العمال والمنتجين الزراعيين. ومن شأن اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتحديات العمل اللائق المتعددة التي يواجهها العمال الزراعيون ولتحسين سير عمل قطاع الأغذية الزراعية، أن يتسم بأهمية حاسمة للتصدي بفعالية للأزمات الحالية والمستقبلية على السواء. ولا بد من استخلاص الدروس من الاستجابات للجائحة في الزراعة بهدف "إعادة البناء على نحو أفضل". ولا ينبغي تفويت الفرص الناشئة لاعتماد الابتكارات التكنولوجية وتحسين الاستدامة البيئية.

[١] انظر: ILOSTAT, Employment by sex and economic activity – ILO modelled estimates, November 2019.

[٢] انظر: ILO, World Employment Social Outlook: Trends for women 2017, 2017.

[٣] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: تقرير التنمية الريفية لعام ٢٠١٦: تعزيز التحول الريفي الشمولي، ٢٠١٦.

◄ ١- أثر كوفيد-١٩

منذ بداية الجائحة، لم تحدث أي اختلالات ذات شأن في إمدادات الأغذية حتى الآن. ومع ذلك، قد تؤدي التحديات اللوجيستية داخل سلاسل التوريد والإمداد، لا سيما القيود المفروضة على حركة التنقل داخلياً وعبر الحدود، فضلاً عن مسائل العمل، إلى حدوث اختلالات في إمدادات الأغذية، لا سيما إذا بقيت مستمرة لأجل طويل. ويُحتمل أن تتضرر بوجه خاص السلع عالية القيمة، لا سيما القابلة للتلف منها، مثل الفواكه والخضار الطازجة واللحوم والأسماك والحليب والزهور. وقد أفضت الأزمة الصحية بالفعل إلى تدمير الوظائف في القطاعات الفرعية مثل زراعة الأزهار في عدد من البلدان[٤]. وقد يحدث مزيد من الانخفاض في نوعية الوظائف في القطاع وإلغاء الوظائف، لا سيما في قاعدة سلسلة التوريد والإمداد. ويُرجح أن تتأثر النساء والشباب تأثراً أقوى، ذلك أنهم شديدو التعرض للاستضعاف الاجتماعي والاقتصادي.

ومن شأن القيود المفروضة على حركة التنقل أن تمنع المزارعين من النفاذ إلى الأسواق وتؤدي إلى هدر الأغذية. ويتعذر على المزارعين الآن في العديد من البلدان، بيع منتجاتهم في الأسواق المحلية أو بيعها إلى المدارس والمطاعم والحانات والفنادق والمؤسسات الترفيهية المحلية الأخرى التي أغلقت مؤقتاً.

وقد تؤثر الجائحة أيضاً تأثيراً خطيراً في إنتاج ومعالجة المحاصيل كثيفة اليد العاملة بسبب نقص اليد العاملة ووقف الإنتاج مؤقتاً. وعلى سبيل المثال، يواجه القطاع الزراعي في أوروبا نقصاً حاداً في اليد العاملة بسبب إغلاق الحدود مما يمنع مئات الآلاف من العمال الموسميين من الوصول إلى المزارع التي تعتمد على عملهم خلال فترة الحصاد. ومن المتوقع أن يكون تأثير ذلك في القطاع طويل الأجل. ويوجد عدد من المنتجين الزراعيين الأوروبيين الرئيسيين، بما في ذلك فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وبولندا، في وضع هش للغاية. ووفقاً لمنظمة كولديريتي، أي المنظمة الإيطالية التي تمثل المزارعين، يعتمد أكثر من ربع الأغذية المنتجة في البلاد على ما يقرب من ٣٧٠ ٠٠٠ عامل مهاجر موسمي نظامي. وقد لا يتمكن ما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ عامل زراعي من القدوم إلى إيطاليا هذا العام، وقد يرتفع هذا الرقم بمقدار الضعف في فرنسا. وفي ألمانيا التي يُستخدم فيها نحو ٢٨٦ ٠٠٠ عامل مهاجر موسمي كل عام في إنتاج الفواكه والخضار والنبيذ، تعكف الحكومة على استكشاف مختلف سبل حشد عدد كافٍ من العمال للحصاد، بما في ذلك تسيير رحلات مباشرة لصالح العمال الزراعيين وإصدار تراخيص عمل مؤقتة لطالبي اللجوء. وفي ٢ نيسان/ أبريل ٢٠٢٠، أصدرت المفوضية الأوروبية إرشادات عملية للدول الأعضاء لتسهيل السفر العابر للحدود بالنسبة إلى العمال الموسميين في المهن الأساسية التي تشمل عمال قطاع الأغذية، وفي الوقت نفسه اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتجنب زيادة انتشار الجائحة.

© ILO, Fossat, M.

امرأة مزارعة في مزرعة في دا نانغ، فيتنام

وقد تؤثر الجائحة أيضاً تأثيراً سلبياً كبيراً في سبل عيش الملايين من عمال المزارع المستخدمين في الإنتاج الزراعي الموجه نحو التصدير وكثيف اليد العاملة في البلدان النامية. وعلى سبيل المثال، يمكن للتعليق المؤقت الأخير لأحد أكبر مزادات الشاي في العالم في مومباسا، كينيا، التي يُتداول فيها الشاي من العديد من بلدان شرق أفريقيا، إذا طال أمده، أن يخلّف أثراً مدمراً في الاقتصادات المحلية والوطنية والإقليمية. وسيظهر الأثر الفوري في محاور السلسلة المختلفة، بما في ذلك المصانع والمستودعات ومتعهدو النقل، فضلاً عن المزارع التي قد تضطر إلى إيقاف الإنتاج وتسريح القاطفين الذين كثيراً ما يكونون من بين أكثر العمال حرماناً والأشد تعرضاً للتراجع الاقتصادي. وفي كينيا وحدها، يوفر الشاي سبل العيش لنحو ٦٠٠ ٠٠٠ من صغار المزارعين والعاملين بأجر؛ بينما يُعتبر القطاع في ملاوي ثاني أكبر مصدر عمل منظم بعد الحكومة، إذ يوفر وظائف لما يقرب من ٥٢ ٠٠٠ عامل.

وقد يؤدي لجوء المستهلكين إلى الشراء بدافع الهلع وتخزين الأغذية والاستجابات السياسية الوطنية المتصلة بالتجارة لمواجهة الجائحة، لا سيما أي قيود مفروضة على الصادرات، إلى ارتفاع الأسعار وزيادة تقلبها، مما يزعزع استقرار الأسواق الدولية[٥]. وقد بيّنت الأزمات السابقة أن هذه التدابير تلحق الضرر على نحو خاص بالبلدان ذات العجز الغذائي والدخل المنخفض. وقد زادت الأزمة الغذائية للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ من حدة الفقر في صفوف الفقراء أصلاً[٦] ودفعت بما قدره ١٣٠ إلى ١٥٥ مليون شخص إلى الوقوع في براثن الفقر.[٧] وكان العمال العارضون بأجر، لا سيما في الزراعة، والمزارعون غير الملّاك وصغار التجار ومنتجو السلع الذين تراجعت لديهم معدلات التبادل التجاري مقابل الحبوب

[٤] انظر:
Reuters, "No bed of roses: East Africa's female flower workers lose jobs as coronavirus hits exports", 11 April 2020; Martinplaut, "Tens of thousands of African jobs at risk as Europe dumps flowers during the Coronavirus crisis", 22 March 2020.

[٥] انظر: International Food Policy Institute, "COVID-19: Trade restrictions are worst possible response to safeguard food security", 27 March 2020.

[٦] انظر: Compton, J., Wiggins, S. & Keats, S., "Impact of the global food crisis on the poor: What is the evidence?", Overseas Development Institute, 2010.

[٧] انظر:
World Bank estimates cited in United Nations Department of Economic and Social Affairs, "The global social crisis: Report on the world social situation 2011", 2011, p. 63.

الغذائية، هم الأشد تضرراً[٨]. ووفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية، لكي يتمكن العمال ذوو الأجور المتدنية في البلدان الأكثر تضرراً من المحافظة على مستوى معيشتهم ويتجنبوا الوقوع في براثن الفقر، سيتعين عليهم إيجاد أسبوع عمل إضافي كل شهر[٩]. كما شهد العديد من هذه البلدان زيادات كبيرة في معدلات التسرب من المدرسة وانتشار عمل الأطفال، بسبب تكاليف المدرسة الباهظة ونقص الغذاء المناسب.

ويجب ألا يُستخدم الطابع الملح للأزمة والحاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية، كذريعة للتخلي عن الإطار المعياري للحلول السياسية. وتوفر المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومعايير العمل الدولية الأخرى أساساً قوياً لإيجاد الحلول على المستوى الوطني.

ومن شأن الرصد الدقيق لأسعار وأسواق الأغذية ونشر المعلومات على نحو شفاف أن يعزز قدرة الحكومات على ضمان الإدارة الفعالة لسوق الأغذية ومنع الشراء بدافع الهلع وإرشاد المنشآت الزراعية في اتخاذ قرارات رشيدة في مجال الإنتاج[١٠]. وفي هذا السياق، سيكون من الأهمية بمكان ضمان التدفق الحر للتجارة الدولية، وفي الوقت نفسه كفالة وظائف جيدة في النُظم الغذائية[١١].

ويتزايد الاعتراف ببرنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية كأداة فعالة للتخفيف من حدة الفقر وانعدام الأمن الغذائي[١٢]، وتوفير أساس لإطار عادل وثابت للتنمية العالمية والاستجابات الفعالة للأزمات[١٣]. وعند معالجة أثر الأزمة الصحية الحالية في قطاع الأغذية الزراعية، ينبغي أن تستند استجابات السياسة الوطنية والدولية إلى إطار منظمة العمل الدولية للاستجابة لجائحة كوفيد-١٩، الذي ينطوي على أربع دعامات مترابطة، هي:

- حفز الاقتصاد والعمالة؛
- دعم المنشآت والوظائف والمداخيل؛
- حماية العمال في مكان العمل؛
- الاعتماد على الحوار الاجتماعي لإيجاد الحلول.

حفز الإنتاج الزراعي وضمان أمن الدخل

في الحالات التي يكون فيها لجائحة كوفيد-١٩ أو للمخاوف المتعلقة بانتشارها، أثر سلبي في القطاع الزراعي، ينبغي اعتماد تدابير طارئة مناسبة لدعم منشآت الأغذية الزراعية بهدف حفز الإنتاج الزراعي وضمان استمرار العمال في الحصول على أجور لائقة وإعانات أخرى، تمشياً مع الاتفاقات الجماعية القائمة و/أو القوانين المعنية. وفي هذا السياق، لا بد من إيلاء اهتمام خاص لفئات الملايين من العمال الزراعيين بأجر الذين غالباً ما يكونون من بين أشد الفئات استضعافاً وفقراً وانعداماً للأمن الغذائي، وإن كانوا يلعبون دوراً حاسماً في ضمان استمرارية الإمدادات الغذائية.

ويتسم توفير فرص الحصول على إعانات البطالة والمساعدة الاجتماعية لصالح العمال الزراعيين الذين يفقدون وظائفهم أو الذين تُخفض ساعات عملهم، بأنه أمرٌ بالغ الأهمية لتخفيف أثر الأزمة. وبالإضافة إلى هذه الخطوات الفورية وتوخياً لمعالجة هذه الأزمة وأي أزمات مستقبلية معالجة ناجحة، ينبغي استخدام الزخم الحالي لإحراز تقدم نحو نُظم الحماية الاجتماعية الشاملة والعالمية والممولة تمويلاً جماعياً[١٤].

كفالة الضمان الاجتماعي

إن الطابع الموسمي للإنتاج الزراعي يفاقم التحدي المتمثل في توسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية ليشمل العمال الزراعيين المستبعدين أصلاً في العديد من البلدان من القوانين الوطنية لحماية اليد العاملة، مثل تلك التي تضع الحد الأدنى للأجور والحد الأقصى لساعات العمل والإجازة المرضية مدفوعة الأجر والضمان الاجتماعي. وقد أدى انتشار السمة غير المنظمة والافتقار إلى البنية التحتية والخدمات في المناطق الريفية إلى زيادة عرقلة فرص الوصول إلى خدمات الحماية الاجتماعية، حيثما وُجدت.

وتوصية منظمة العمل الدولية بشأن أرضيات الحماية الاجتماعية، ٢٠١٢ (رقم ٢٠٢)، التي تشجع على اعتماد نهج شامل وتدريجي إزاء توسيع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل الجميع، تعالج هذه الشواغل. ويكتسي ضمان وصول جميع العمال الزراعيين إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك إجراء الفحوصات، أهمية بالغة لضمان سلامتهم وصحتهم في العمل ومنع انتشار الفيروس.

ويمكن أن يكون لآليات الحماية الاجتماعية، من قبيل التحويلات النقدية والحصول على القروض ومنتجات التأمين الائتماني على الحياة والتأمين القائم على مؤشرات الطقس، أهمية بالغة بالنسبة إلى منشآت الأغذية الزراعية، لا سيما عندما تسجل انخفاضاً مؤقتاً في نشاطها الاقتصادي، كما هو الشأن حالياً. وفي الأوقات العادية، يمكن لهذه الآليات أن تلعب دوراً رئيسياً في حماية الأعمال الزراعية والمجتمعات الريفية من ضعف المحاصيل، عن طريق ضخ الأموال في الاقتصادات الريفية التي غالباً ما تفتقر إلى السيولة النقدية وإنشاء البنية التحتية.

---

[٨] انظر: Compton, J., Wiggins, S. & Keats, S., 2010 op. cit.

[٩] انظر:
ILO "Investing in food security as a driver of better jobs", in World of Work Report 2011: Making markets work for jobs, 2011, p. 76; ILO, "Decent work for food security and resilient rural livelihoods", 2019.

[١٠] انظر:
FAO, "Agri-food markets and trade policy in the time of COVID-19", 2 April 2020; Agrilinks, "Preventing Global Food Security Crisis under COVID-19", 18 March 2020.

[١١] بيان مشترك صادر عن المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية، "تخفيف آثار كوفيد-١٩ على تجارة الأغذية والأسواق"، ٣١ آذار/ مارس ٢٠٢٠.

[١٢] انظر:
G20, "G20 Food Security and Nutrition Framework", 2014; United Nations, "Zero Hunger Challenge", 2012; United Nations System High Level Task Force on the Global Food Security Crisis, "The Updated Comprehensive Framework for Action", September 2010.

[١٣] انظر:
ILO, "Decent work matters in crisis: ILO response to crisis challenges", May 2003; ILO, "The financial and economic crisis: A Decent Work response", March 2009.

[١٤] انظر: ILO, "COVID-19: Social protection systems failing vulnerable groups", 25 March 2020.

ضمان السلامة والصحة في العمل

لا بد من أن يكون هناك تركيز خاص على سلامة وصحة العمال الزراعيين عند ضمان توافر أعداد كافية من العمال الزراعيين الموسميين في الاقتصادات المتقدمة وضمان استمرارية الإنتاج في البلدان النامية على السواء.

ويحق لجميع العاملين في قطاع الأغذية الزراعية، سواء كانوا عمالاً مؤقتين أو موسميين أو مهاجرين، بغض النظر عن وضعهم القانوني أو جنسهم، أن يعملوا في ظروف آمنة وصحية. ولكنهم في الواقع غالباً ما يفتقرون إلى فرص الوصول إلى معدات الحماية الشخصية المناسبة والمياه والمرافق الصحية، في حين أن مواقع الإنتاج المكتظة والشائعة تزيد من خطر الإصابة بالعدوى.

وقد تشمل تدابير التخفيف من مخاطر كوفيد-١٩ على السلامة والصحة ما يلي: توفير فرص الحصول على معدات الحماية الشخصية؛ إعادة تنظيم العمل لضمان مسافة جسدية آمنة بين العمال، لا سيما من خلال استعراض العمليات التي عادة ما تتطلب التفاعل الوثيق؛ تنفيذ تدابير المراقبة الأخرى، بما في ذلك الوصول الدائم إلى الفحوص الصحية والمرافق الطبية؛ ضمان فرص الوصول إلى المياه النظيفة والمرافق الصحية المناسبة مع توافر الصابون ومعقم اليدين الكحولي؛ تطهير وسائل الراحة والمعدات في مكان العمل؛ زيادة تواتر عمليات التنظيف. ومن الأهمية بمكان ضمان حصول العمال بلغتهم على جميع المعلومات بشأن كوفيد-١٩ والحماية الشخصية والنظافة.

وينبغي تطوير وإنفاذ نظام فعال لإدارة السلامة والصحة المهنيتين يشمل تشريعات شاملة للسلامة والصحة المهنيتين لجميع القطاعات، بما في ذلك الزراعة، ويوفر الحماية لجميع العمال، واستكماله بثقافة وطنية وقائية للسلامة والصحة المهنيتين في هذا القطاع، تمشياً مع اتفاقية السلامة والصحة في الزراعة، ٢٠٠١ (رقم ١٨٤)، والتوصية المصاحبة لها رقم ١٩٢. ومن شأن هذه التدابير أن تمكّن القطاع الزراعي من التغلب بسلاسة على أية مخاطر تتعلق بالسلامة والصحة في المستقبل.

ضمان ظروف معيشية ملائمة

وغالباً ما يعيش العمال الزراعيون على مقربة من موقع الإنتاج وقرب بعضهم البعض، مما قد يزيد من خطر التعرض للإصابة بكوفيد-١٩.

وحيثما تكون أماكن الإقامة متوفرة للعمال، من المهم أن تفي بالمعايير السارية التي تتطلب توفير مساحة كافية لكل فرد أو لكل أسرة وسبل الحصول على مياه الشرب الصالحة والمرافق الصحية ومرافق الغسيل الكافية.

تعزيز تفتيش العمل

ينبغي مواصلة الجهود المبذولة لضمان الامتثال في مكان العمل من خلال تفتيش العمل. وقد يكون من الضروري استعراض أساليب عمل مفتشيات العمل لتحسين فرص الوصول إلى الخدمات التي تقدمها، بما في ذلك من خلال الاستفادة من التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي البلدان التي تعتمد بشكل كبير على العمال المهاجرين في هذا القطاع، يجب إيلاء اهتمام خاص لضمان التوظيف العادل واتخاذ جميع التدابير والترتيبات الوقائية اللازمة، بما في ذلك على سبيل المثال تطبيق الظروف الصحية الجيدة والملائمة في مكان العمل. وفي غياب نظام جيد الأداء لتفتيش العمل أثناء الأزمة، أفادت التقارير أن العمال المهاجرين يواجهون مخاطر الاستغلال المتزايدة.

الاعتماد على الحوار الاجتماعي لإيجاد الحلول

تقر اتفاقية منظمات العمال الريفيين، ١٩٧٥ (رقم ١٤١)، بأهمية إشراك منظمات العمال الريفيين في الأعمال الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحسين ظروف عمل ومعيشة العمال الريفيين بشكل دائم وفعال. وبالتالي، ينبغي إشراك العاملين في القطاع الريفي إشراكاً كاملاً في تقييم أثر كوفيد-١٩، وينبغي للحكومات أن تضمن إجراء مشاورات فعالة وإشراك منظمات العمال الريفيين في عملية وضع استجابة مناسبة للأزمة. ولهذا الغرض وتمشياً مع الفقرات من ١١ إلى ١٣ من توصية منظمات العمال الريفيين، ١٩٧٥ (رقم ١٤٩)، ينبغي للحكومات أن تتخذ خطوات فعالة لضمان تمثيل منظمات العمال الريفيين في الحوار الاجتماعي على مختلف المستويات وإيصال صوتها بشأن مختلف المسائل الناشئة عن الأزمة الحالية والمؤثرة في المجتمعات والتنمية الريفية.

◄ ٢- استجابات الهيئات المكونة والشركاء

وجّه المديرون التنفيذيون للشركات الكبرى ومنظمات المجتمع المدني والعلماء والسياسيون، في رسالة مفتوحة، "نداء إلى قادة العالم من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع أزمة عالمية في الأمن الغذائي أثناء مكافحة كوفيد-١٩"، ودعوا زعماء العالم إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة لمنع تحول جائحة كوفيد-١٩ إلى أزمة غذائية وإنسانية عالمية. وتركز الإجراءات المقترحة على ما يلي: (١) الحفاظ على تدفق إمدادات الأغذية في جميع أنحاء العالم - الإبقاء على الانفتاح التجاري؛ (٢) تعزيز الدعم المقدم إلى الفئات الأكثر استضعافاً؛ (٣) الاستثمار في النُظم الغذائية المستدامة والقادرة على الصمود - تمهيد السبيل لتعافي الناس والكوكب.

كذلك، جرى التشديد على أهمية الإبقاء على الانفتاح التجاري في بيان مشترك صادر عن المديرين العامين لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية.

وفي رسالة موجهة إلى رئيسي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، دعا الاتحاد الدولي لرابطات عمال الأغذية والزراعة والفنادق والمطاعم وتوريد الأطعمة والتبغ والفروع المثيلة – وهو اتحاد نقابي عالمي يضم أعضاء في مجموعة متنوعة من الصناعات، بما في ذلك الزراعة وتجهيز الأغذية - إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية حياة وسلامة وسبل عيش العمال الزراعيين الذين يعوّل توفير الأمن الغذائي على عملهم. كما قدم الاتحاد مجموعة من الطلبات والإرشادات التي تشمل الزراعة والأغذية والمشروبات والمساواة بين الجنسين.

وأصدر عدد من منظمات أصحاب العمل القطاعية (مثل جمعية زيت النخيل الإندونيسية GAPKI واتحاد جنوب أفريقيا للمنظمات الزراعية Agri SA) إرشادات لأعضائها بشأن كوفيد-١٩. كما أصدر عدد من منظمات العمال الزراعيين إرشادات مماثلة (مثل اللجنة المنظمة لعمال المزارع FLOC).

ونشرت الفاو مجموعة من الموجزات السياسية بشأن أثر كوفيد-١٩ في النظام الغذائي. وكجزء من خطة الأمم المتحدة العالمية للاستجابة الإنسانية

لكوفيد-١٩، استعرضت الفاو برامجها الإنسانية الجارية للتركيز على الدعم المستمر للفئات الأكثر استضعافاً واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الآثار الثانوية للفيروس. وتتركز جهود الفاو على ما يلي: (١) إنشاء مرفق عالمي للبيانات، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي والشركاء الآخرين؛ (٢) تثبيت الدخل وفرص الوصول إلى الغذاء والحفاظ على سبل العيش الجارية والمساعدة على إنتاج الأغذية؛ (٣) ضمان استمرارية سلسلة توريد وإمداد الأغذية الأساسية لصالح السكان الأكثر استضعافاً؛ (٤) منع انتقال كوفيد-١٩ بين العاملين في سلسلة الأغذية من خلال استثارة الوعي بلوائح سلامة الأغذية والصحة، بما في ذلك حقوق العمال وأدوارهم ومسؤولياتهم، بالتعاون مع السلطات الوطنية ومنظمة الصحة العالمية.[١٥]

وفي كولومبيا، ينص اتفاق موقّع في ٢٥ آذار/ مارس ٢٠٢٠ بين نقابة عمال الأرياف SINTRAINAGRO ورابطة صناعة الموز Augura على تدابير الدعم وحماية الصحة والسلامة لصالح ما يقرب من ٢٢ ٠٠٠ عامل في مزارع الموز. وتشمل هذه التدابير ضمن ما تشمل، توفير أدوات الصحة الشخصية مثل الكمامات والمواد المطهرة لجميع العمال وتدابير التطهير والتباعد الذاتي بالنسبة إلى النقل والوجبات المنتظمة، وما إلى ذلك. أما العمال الذين تزيد أعمارهم على ٦٥ عاماً والعمال الذين يعانون من حالات مرضية موجودة أصلاً، بما في ذلك حالات الحمل المعرّضة للمخاطر، بغض النظر عن طبيعة عقود استخدامهم، فيُعفَون جميعاً من العمل طوال فترة سريان المرسوم الحكومي بشأن تدابير الاحتواء المتعلقة بكوفيد-١٩ ويحصلون على الأجر الأساسي، فضلاً عن نسبة ٨ في المائة إضافية.

أمثلة على تدابير خاصة بكل بلد

اتخذت معظم الاستجابات السياسية الوطنية لمواجهة الأزمة شكل دعم مالي للمنشآت الزراعية وتدابير للحماية الاجتماعية قصيرة الأجل لدعم السكان العاملين. غير أن عدداً قليلاً جداً من السياسات يهدف إلى تطبيق معايير العمل في هذا القطاع أو تعزيز الحوار الاجتماعي من أجل تطوير استجابات سياسية، وهو ما يشكل فجوة يتعين سدها.

وفي **كندا**، شهدت قدرة شركة الائتمان الزراعي الكندية على الإقراض زيادة بمقدار ٥ مليارات دولار كندي وخُصص مبلغ ١٠٠ مليون دولار كندي للمنظمات الوطنية والإقليمية والمحلية لدعم الأمن الغذائي في جميع أنحاء البلد. وفي إطار إعانة الاستجابة لحالة الطوارئ في كندا، يُمكن للعمال الذين يتعذر عليهم العمل لأسباب طبية ويتلقون عن طريق أصحاب عملهم إعانة إجازة مدفوعة محدودة، إن وُجدت، التقدم بطلب للحصول على ما يبلغ ١٥ أسبوعاً من إعانات العمالة، أي ما يصل إلى ٥٥ في المائة من أجرهم أو ٥٧٣ دولاراً كندياً في الأسبوع.

وفي **الصين**، اعتمد مصرف الشعب الصيني زيادة تسهيلات إعادة الإقراض وإعادة الخصم بقيمة ٥٠٠ مليار يوان صيني بأسعار فائدة منخفضة لدعم المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر. كما خُفض سعر إعادة الإقراض للمناطق الريفية والزراعة والمزارعين والمنشآت الصغرى إلى ٢,٥ في المائة. وبغية تعزيز الأمن الغذائي، أصدرت وزارة الزراعة والشؤون الريفية عدة مذكرات لدعم استئناف العمل في منشآت العلف والذبح وتجهيز اللحوم، فضلاً عن توصيات بشأن الإدارة الميدانية للمحاصيل والتدابير اللازمة لمعالجة نقص اليد العاملة. وتعود العديد من السياسات المحلية بالنفع على القوى العاملة الزراعية، من قبيل إعانات بدل المعيشة المؤقتة بمبلغ ٣٠٠ يوان صيني لصالح العمال الريفيين في مقاطعة هوباي والتحويل النقدي بمبلغ ٣ ٠٠٠ يوان صيني لاستبقاء السكان المهاجرين في مدينة ووهان[١٦].

وفي **مصر**، مُدد قرار وقف العمل بقانون الضريبة على الأراضي الزراعية لمدة عامين. كما تُخطط وزارة التضامن الاجتماعي لإدراج ١٠٠ ٠٠٠ أسرة أخرى في برامج المساعدة الاجتماعية القائمة وزيادة الإعانات الموجهة إلى النساء والقادة في المناطق الريفية لتصل إلى ٩٠٠ جنيه مصري. ومن المخطط له دفع ٥٠٠ جنيه مصري مرة واحدة للعمال غير المنظمين المسجلين[١٧].

وفي **السلفادور**، سيُخصص مبلغ ٨٠ مليون دولار أمريكي من خلال صندوق الطوارئ لدعم القطاع الزراعي وضمان الأمن الغذائي. ونُفذ تحويل نقدي قدره ٣٠٠ دولار أمريكي لصالح ١,٥ مليون أسرة معيشية عاملة في الاقتصاد غير المنظم وتفتقر إلى شبكة الأمان المالية[١٨].

وفي **فيجي**، تشمل رزمة للاستجابة الزراعية رزمة دعم زراعية جديدة لدعم إنتاج المحاصيل قصيرة الأجل من خلال توزيع المعدات والبذور. وتنص الميزانية المرصودة للاستجابة لكوفيد-١٩ على دفع مبلغ إغاثة قدره ١٥٠ دولاراً أمريكياً لمرة واحدة لصالح العاملين في القطاع غير المنظم[١٩].

وفي **ألمانيا**، مددت الحكومة مؤقتاً "قاعدة ٧٠ يوماً" من أجل العمال الزراعيين الموسميين الذين يجوز لهم العمل الآن فترة تصل إلى ١١٥ يوماً حتى نهاية تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٠ دون دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي. ورفعت حدود الدخل الإضافية من أجل تعويض العمل المؤقت ومن أجل المعاشات التقاعدية التي يتلقاها المزارعون. كما عُدلت الإجازة المرضية مدفوعة الأجر، بحيث يكون المبلغ المستلم، حينما ينطبق قانون الحماية من العدوى، مساوياً لصافي أجر العامل خلال الأسابيع الستة الأولى، ومن ثم يكون مساوياً لإعانة الإجازة المرضية[٢٠].

وفي **إيطاليا**، في إطار حافز Cura Italia، خُففت الشروط المؤهلة للحصول على إعانة البطالة للعمال الزراعيين ودُفع مبلغ ٦٠٠ يورو لمرة واحدة لصالح العمال المستضعفين، بمن فيهم العمال الزراعيون. ويحق للعمال الذين يتلقون أقل من ٤٠ ٠٠٠ يورو سنوياً والذين يتعين عليهم الالتحاق بمكان العمل، الاستفادة من إعانة الإعفاء الضريبي لمرة واحدة وقدرها ١٠٠ يورو.

---

[١٥] انظر: Shahra Razavi: "COVID-19: Social protection systems failing vulnerable groups", ILO, 25 March 2020.

[١٦] انظر:
CGTN, "PBOC increases re-lending, re-discount quota by 500 billion yuan to support small businesses", 27 February 2020; People's Daily Online, "Mitigating the impact of COVID-19 in the agricultural sector in China", 11 March 2020; World Bank, "Social Protection and Jobs Responses to COVID-19: A real time review of country measures (Version 3)", 3 April 2020

[١٧] انظر:
Egypt Today, "Egypt takes economic measures related to pensions, agricultural taxes", 22 March 2020; Scoop Empire, "COVID-19 Updates: What is Egypt doing to curb the spread of the virus?", 2 April 2020; World Bank, 3 April 2020 op. cit.

[١٨] انظر: ILO, "Governments' responses to COVID-19 (Countries A-L)", 6 April 2020; World Bank, 3 April 2020 op. cit.

[١٩] انظر:
Fiji Village, "Agriculture response package for COVID-19 will be implemented to ensure access to food is not affected – Reddy", 19 March 2020; The Fijan Gov- ernment, "2020 COVID-19 budget response address by the Attorney-General and Minister for Economy Hon. Aiyaz Sayed-Kaiyum", 27 March 2020.

[٢٠] انظر: Euractiv, "German farms need nearly 300,000 seasonal farm workers", 25 March 2020; World Bank, 3 April 2020 op. cit.

وفي **ناميبيا**، تشمل رزمة الحوافز والإغاثة الاقتصادية مبلغ ٢٠٠ مليون دولار ناميبي من الضمانات للقروض منخفضة الفائدة لصالح المزارعين والمنشآت الزراعية، بما في ذلك المزارعون الذين يعانون من القيود المفروضة على التدفقات النقدية والمنشآت الزراعية الصغيرة والمتوسطة التي تعرضت لخسارة كبيرة في الإيرادات. وستُقدم منحة دخل طارئة لمرة واحدة قدرها ٧٥٠ دولاراً ناميبياً لجميع العمال المنظمين وغير المنظمين الذين فقدوا وظائفهم.

وفي **الفلبين**، تشمل رزمة مالية بقيمة ٢٧,١ مليار بيسو فلبيني توفير الحماية الاجتماعية للعمال الأكثر استضعافاً والدعم للقطاعات المتضررة بشدة، مثل السياحة والزراعة. وفي إطار برنامج الإعانات الطارئة، ستتلقى ١٨ مليون أسرة معيشية منخفضة الدخل تعمل في الاقتصاد غير المنظم مبلغاً يتراوح بين ٥ ٠٠٠ و٨ ٠٠٠ بيسو فلبيني شهرياً لمدة شهرين. كما قدمت إدارة رعاية العاملين في الخارج مساعدة نقدية للعمال الفلبينيين في الخارج المتضررين من إجراءات حظر السفر[٢١].

◄ ٣- أدوات واستجابات منظمة العمل الدولية

اعتمدت منظمة العمل الدولية مجموعة من الصكوك والأدوات التي توفر إطاراً قيّماً لتدابير الاستجابة لحالات الطوارئ والتنمية طويلة الأمد لهذا القطاع على أساس مستدام.

وتحدد ***اتفاقية تفتيش العمل (الزراعة)، ١٩٦٩ (رقم ١٢٩)***، بالاقتران مع الصكوك الأخرى المعنية، مجموعة من المبادئ لإرساء نظام التفتيش في الزراعة وتشغيله وتنظيمه، بما في ذلك توظيف مفتشي العمل وتحديد سلطاتهم وواجباتهم.

وتكفل ***اتفاقية حق التجمع (الزراعة)، ١٩٢١ (رقم ١١)***، لكل من يشتغلون بالزراعة نفس حقوق التجمع والاتحاد المكفولة لعمال الصناعة.

وتنص ***اتفاقية المزارع، ١٩٥٨ (رقم ١١٠)***، على مجموعة من المبادئ فيما يتعلق بتعيين العمال المهاجرين وتوظيفهم وعقود الاستخدام وإلغاء العقوبات الجنائية والأجور والإجازات السنوية مدفوعة الأجر والراحة الأسبوعية وحماية الأمومة وتعويض العمال والحق في الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية وتفتيش العمل والسكن والرعاية الطبية. وتتضمن توصية المزارع، ١٩٥٨ (رقم ١١٠)، مبادئ توجيهية مفصّلة لتحسين ظروف استخدام عمال المزارع.

وتنص ***اتفاقية منظمات العمل الريفيين، ١٩٧٥ (رقم ١٤١)***، والتوصية المصاحبة لها رقم ١٤٩، على حق العمال الزراعيين والريفيين في تكوين جميع أنواع منظمات العمال الريفيين والانتساب إليها، حسب اختيارهم، من أجل التمتع بصوت قوي ومستقل وفعّال.

وتحدد ***اتفاقية السلامة والصحة في الزراعة، ٢٠٠١ (رقم ١٨٤)***، والتوصية المصاحبة لها رقم ١٩٢، المبادئ من أجل صياغة وتنفيذ سياسة وطنية متسقة بشأن السلامة والصحة في الزراعة.

وتشجع ***توصية أرضيات الحماية الاجتماعية، ٢٠١٢ (رقم ٢٠٢)***، على اعتماد نهج شامل وتدريجي إزاء توسيع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل الجميع، وهو أمرٌ يتسم بأهمية خاصة في القطاع الزراعي والاقتصاد الريفي. وتشجع التوصية على توسيع نطاق الحماية الاجتماعية من خلال ضمان فرص الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية وأمن الدخل الأساسي عند المستوى الأدنى المحدد على الصعيد الوطني للجميع، بما في ذلك الفقراء والأسر المعيشية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والعمال في الاقتصاد غير المنظم، الذين ينتشرون بشكل خاص في الزراعة والقطاعات ذات الصلة بها.

وتشدد ***توصية العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود، ٢٠١٧ (رقم ٢٠٥)***، على ضرورة أن تضمن الاستجابات للأزمات احترام جميع حقوق الإنسان وسيادة القانون، بما في ذلك احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومعايير العمل الدولية.

وتقدم ***مدونة الممارسات بشأن السلامة والصحة في الزراعة (٢٠١١)*** الإرشاد بشأن تطبيق اتفاقيات منظمة العمل الدولية المعنية، بما في ذلك الاستراتيجيات المناسبة لمعالجة مجموعة مخاطر السلامة والصحة المهنيتين، التي تواجهها الزراعة.

منح صوت للعمل الريفيين: الدراسة الاستقصائية العامة بشأن الصكوك المتعلقة بحق التنظيم ومنظمات العمل الريفيين، التقرير الثالث (الجزء ١باء)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة الرابعة بعد المائة، جنيف (٢٠١٥).

معايير منظمة العمل الدولية وكوفيد-١٩ : الأسئلة المتكررة – الأحكام الأساسية التي تنص عليها معايير العمل الدولية ذات الصلة بتطور تفشي كوفيد-١٩.

وتقدم ***حافظة الملاحظات الإرشادية السياسية بشأن تعزيز العمل اللائق في الاقتصاد الريفي*** (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٩)، الإرشاد لصانعي السياسات والشركاء الاجتماعيين والأخصائيين الإنمائيين بشأن الطرق الكفيلة بمعالجة المسائل المتعلقة بالعمالة والعمل معالجة فعالة في السياق الريفي. وتقدم الحافظة أمثلة ملموسة على أنشطة منظمة العمل الدولية في الاقتصاد الريفي وتضم مجموعة واسعة من الصكوك والأدوات الموضوعة خلال السنوات المنصرمة.

و ***العمل اللائق في المزارع*** (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٧) هو برنامج من برامج منظمة العمل الدولية، يهدف إلى تحسين فرص تمتع العمال الزراعيين بالحقوق والوظائف الجيدة، وفي الوقت ذاته دعم المنشآت في تنفيذ معايير العمل الدولية الأساسية وقوانين العمل الوطنية بهدف تحسين الامتثال والقدرة التنافسية على السواء في سلاسل التوريد والإمداد الخاصة بها. وهو يؤدي هذا الدور من خلال دعم الحوار الاجتماعي وتعزيز تنظيم العمل وإنفاذ التشريعات الوطنية وتحسين الإنتاجية والمهارات.

[٢١] انظر:
The Diplomat, "COVID-19: Countering the economic contagion", 24 March 2020; International Monetary Fund, "Policy Responses to COVID-19", April 2020; World Bank, 3 April 2020 op. cit.

◄ **معلومات الاتصال**
منظمة العمل الدولية
Route des Morillons 4
CH-1211 Geneva 22
Switzerland
إدارة السياسات القطاعية
البريد الالكتروني: covidresponsesector@ilo.org

© International Labour Organization 2020